

عقوبة التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية في القانون
الإندونيسي رقم ٩١ عام ٢٠١٠ في المعلومات والمعاملات
الإلكترونية في نظر الفقه الجنائي الإسلامي

Muhammad Hamim Haidar, Imam Kamaluddin

Email: hcmishhaidar14@gontor.ac.id

Universitas Darussalam Gontor

Abstrak

Artikel ini membahas tentang tinjauan Hukum Islam terhadap pencemaran nama baik melalui media sosial menurut UU No.19 Tahun 2016 tentang Informasi dan Transaksi Elektronik. Pencemaran nama baik diartikan sebagai perbuatan menyerang kehormatan atau nama baik seseorang dengan menuduhkan sesuatu hal yang maksudnya terang supaya hal itu diketahui umum. Pencemaran nama baik melalui media sosial melanggar Pasal 27 Ayat (3) jo Pasal 45 ayat (3) UU Nomor 19 Tahun 2016 tentang Informasi dan Transaksi Elektronik dan dipidana dengan pidana penjara paling lama 4 (empat) tahun dan denda paling banyak Rp 750.000.000,00 (Tujuh ratus lima puluh juta rupiah). Menurut Hukum Pidana Islam, tindak pidana pencemaran nama baik termasuk dalam kategori jarimah ta'zir, yaitu tindak pidana terhadap kehormatan. Hal ini karena perbuatan yang dilarang dan menyangkut kehormatan serta nama baik seseorang sehingga dapat menjatuhkan martabat orang itu. Dalam memberikan hukuman bagi pelaku pencemaran nama baik melalui media sosial, hakim dalam hal ini diberi kewenangan untuk menjatuhkan hukuman bagi pelaku jarimah ta'zir dengan mempertimbangkan Undang-Undang yang berlaku di Indonesia, yaitu KUHP dan UU Nomor 19 Tahun 2016 tentang Informasi dan Transaksi Elektronik.

Kata Kunci: *Pencemaran nama baik, media sosial, hukum pidana Islam.*

المقدمة

أنّ اليوم تطوير التكنولوجيا الحديثة على نحو متزايد، ويدعم ذلك التطورات التكنولوجية مثل الحواسيب و أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة وما إلى ذلك. والحواسيب هي نوع من أسباب ظهور التغيير الاجتماعي في المجتمع، ويستطيع أن يغيّر سلوكه في التفاعل مع البشر الآخرين. التي لا تزال تنتشر إلى أجزاء أخرى من حياة الإنسان، حتى أن تظهر معايير جديدة، والقيم الجديدة، وما أشبه ذلك.^١

ففي زمننا الآن يمكن نشر المعلومات من خلال شبكة إنترنت بطرق مختلفة واحد منهم هو وسائل الإعلام الاجتماعية. وسائل الإعلام الاجتماعية نفسها هي وسيلة على شبكة إنترنت التي تستخدم للمشاركة والمساهمة صراحة كوسيلة لتكوين الجمعيات في الفضاء السبراني. وإذا نظرنا إلى زمننا الآن لوجدنا كثيرا من أنواع وسائل الإعلام الاجتماعية كواتساب، فيسبوك، إستاغرام، وما أشبه ذلك. وكل ذلك ستتمو نموا سريعا مع مرافقة الزّمان.^٢ وبجانب تطوير التكنولوجيا في هذا الزّمان، كثيرا ما يؤدي إلى التشهير الجنائي التي يرتكبها بعض الناس ولا يستطيع أن يحاسب على عمله. التشهير هو تقديم كلمة (كلمة أو مجموعة من الكلمات أو الجمل) من خلال إتهام عمل معيّن، ويوجّه إلى شرف شخص معيّن وقد يتسبّب إلى إذلال شرفه وخجل كرمه حتى يشعر ضعيفا بعمله وحقيرا بنفسه.^٣

ففي القانون الإندونيسي مادة ٨٢ فقرة (٢) في المعلومات والمعاملات الالكترونية تقول :

كلّ شخص عن قصده وبدون حقه لنشر المعلومات التي تظهر الإكراه أو العداوات الفردية أو الاجتماعية تناسب بالشعوب والديون والقبائل والفرق.^٤

^١ Dikdik M. Arif Mansyur et al, *CYBER LAW Aspek Hukum Teknologi Informasi*, (Bandung:PT. Redika Aditama,2005), p.3

^٢ مأخوذ من isaiso_aideM/ikiw/gro.aidepikiw.di/sptth في تاريخ ٣١ أبريل ٢٠١٢ في الساعة الثامنة ليلًا

^٣ Adami Chazawi, *Hukum Pidana Positif Penghinaan*, (Surabaya: ITS Press,2009), p. 89

^٤ Tim Redaksi BIP, *Undang-Undang Republik Indonesia Nomor 19 Tahun 2016*, (Jakarta: Kelompok Gramedia, 2017), p. 48

ففي الإسلام، النظم التي تتعلق بالتشهير نجد في الأعمال التي قد منعها الله فيما يتعلق بالشرف، إما الحدود كجريمة القذف أو التعزير كعدم الإهانة إلى الغير، كشف العيوب الآخرين، وما أشبه ذلك. يوفر القانون الجنائي الإسلامي أساساً قانونياً للمحكوم يشير إلى القرآن الذي ينص على أن مكافأة الفعل الشرير يجب أن تكون مناسبة مع ذلك الفعل. أدخل الإسلام هذا التشهير إلى الجريمة التي لها علاقة بالمعاملات الإنسانية والمصالح العامة التي تتسبب في آثار سلبية على حقوق الأفراد والمجتمعات التي هي واسعة الانتشار وعميقة للغاية لأن الشريعة الإسلامية تحمي الشرف لكل إنسان في هذه الدنيا.

وبذلك، بجانب تقرير عقوبة الحدود لمرتكبي القذف، يقضي القانون الإسلامي أيضاً بالعقوبة الزمنية على أنواع أخرى من الأعمال التي تحط الكرامة الإنسانية يعني كعقوبة التعزير التي كانت تنفيذ عقوبته موكول إلى الحاكم أو القاضي أو إلى من يستحق السلطة القضائية. وأيضاً، هدد الإسلام لمرتكبي التشهير بالنار، لأن الإسلام يحمي الشرف لكل عبد من عباده.

مفهوم جريمة التشهير وعقوبته بوسائل الإعلام الاجتماعية في القانون الإندونيسي رقم ٩١ عام ٦١٠٢ في المعلومات والمعاملات الالكترونية (١) تعريف جريمة التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية في القانون الإندونيسي رقم ٩١ عام ٦١٠٢

يبدو أن التطورات السريعة في تكنولوجيات الإنترنت تؤدي إلى جرائم جديدة في هذا المجال، علي سبيل المثال، جريمة التشهير، والتلاعب ببيانات الجريمة، والتجسس، والتخريب، والاستفزازات، وغسل الأموال، والسرقة، وبرامج القرصنة أو تدمير المعدات وما أشبه ذلك. وأما معدل الجريمة من خلال الإنترنت (الجرائم السيبرانية) لا تتبعه قدرة الحكومة علي موازنة ذلك، حتى يجعل الصعب التحكم فيها.^٥

⁵ Budi Suhariyanto, *Tindak Pidana Teknologi Informasi (Cybercrime)*, (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 2014), p.3

أن الإهانة أو التشهير الذي لا يوجد أي تفسير كان في قانون المعلومات والمعاملات الالكترونية يثبت أن عقوبة جريمة المعلومات والمعاملات الالكترونية مادة ٧٢ الفقرة (٣) من القسم الخاص (المتخصصون في القانون) من الإذلال.^٦

وفيما يتعلق بمصطلح «الإهانة» يجب أن يفسر على أنه إهانة في معني الجنس، هو كل أعمال التي تهاجم شرف شخص معين، والقانون يحتوي علي إهانة في أي شكل من أشكال الإهانة. فالسبب، أنه وفقا لمفهوم المصطلح والإهانة العالمية (والتشهير) هو لسبب أنه وفقا لتص ور *Wetboek van Strafrecht* فإن مصطلح التشهير أو الإهانة *beleediging* هو إسم (مؤهل) لمجموعة من أنواع الجرائم على أساس حماية نفس المصالح القانونية. المصلحة القانونية فيما يتعلق بشرف الإنسان وحماية الشرف لكل شخص. تهدف إلى تحقيق والحفاظ على السلام والاطمئنان في التعامل بين الناس من تصرفات الآخرين الذين يشعرون بمشاعر العار، والتلوث، والإذلال، وكلها تلد مشاعر الكراهية، وعدم الرضا، والغضب، من نوع الإذاء الذي يستطيع أن يؤدي قلب غيره.^٧

(٢) عقوبة التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية في القانون الإندونيسي رقم ٩١ عام ٦١٠٢ في المعلومات والمعاملات الالكترونية

المادة ٧٢-الفقرة (٣) من المادة ٥٤ من القانون المذكور تبدو بسيطة بالمقارنة مع مواد القانون الجنائي المحددة. ولذلك، ينبغي أن يشير تفسير الفقرة (٣) من المادة ٧٢ من القانون الجنائي إلى المواد التي هي أهانه في القانون. ولا يوجد في هذا القانون أي مفهوم للتشهير، الاشارة إلى الفقرة (١) من المادة ٠١٣ من القانون الجنائي، يعرف بأنه الفعل المتمثل في الإهانة أو التشهير إتهاما لشيء الذي يقصده أن يعرف جمهور الناس.^٨

^٦ Adami Chazawi, *Tindak Pidana Informasi dan Transaksi Elektronik*, (Malang: Media Nusa Creative, 2015), p. 69

^٧ V *Ibid*, p.82

^٨ Aziz Syamsuddin, *Tindak Pidana Khusus*, (Jakarta:Sinar Grafika,2011), p. 123

المادة ٧٢ الفقرة (٣) التي تقول : كل شخص عن قصده وبدون حقه لنقل أو لإتاحة معلومات إلكترونية أو وثائق إلكترونية التي تمكن الوصول إليها تتضمن رسوم الإهانة أو التشهير.

المادة ٥٤ الفقرة (٣) من المادة ٧٢ الفقرة (٣) المعلومات والمعاملات الإلكترونية التي تقول: كل شخص عن قصده وبدون حقه لنقل أو لإتاحة معلومات إلكترونية أو وثائق إلكترونية التي تمكن الوصول إليها تتضمن رسوم الإهانة أو التشهير كما قصد في المادة ٧٢ الفقرة (٣)، فعقوبته السجن لمدة أقصاها ٤ (أربع) سنوات، أو الذم أقصاها ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ (سبعمائة وخمسون مليون روبية).^٩

ولا يتضمن القانون رقم ٩١ عام ٦١٠٢ في المعلومات والمعاملات الكترونيه أشكالاً من الإهانة أو التشهير الواردة في القانون الجنائي، بل يتضمن وصفاً لجريمة السب أو التشهير فحسب. وكما ورد في القانون السابق القيام بـ «توزيع أو نقل أو إتاحة الوصول إليها». وأما في الواقع، لا يوجد أي تفسير لما يقصده بعبارة «توزيع أو نقل أو إتاحة الوصول» في القانون رقم ٩١ عام ٦١٠٢ في المعلومات والمعاملات الكترونيه. ووفقاً للنظر في الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية رقم ٢/بوليو-٧/٩٠٠٢ الصفحة ٩٨ يوضح مما يلي: التوزيع هو الإشاعة عن طريق الوسائل أو الوسائط الإلكترونية الموجهة إلى الأشخاص المعينة المرغوبة، الإرسال هو إدخال المعلومات في شبكة وسائل الإعلام الإلكترونية التي يمكن الوصول إليها إلى أي شخص غير محدود بالزمان أو المكان (في أي وقت وفي أي مكان)، الوصول (*Access*) هو تنفيذ أنشطته التفاعل مع الأنظمة الكترونيه التي تقف بمفردها أو في الشبكة، المعلومات الإلكترونية هي واحدة أو مجموعة من البيانات الإلكترونية، على سبيل المثال لا يقتصر على الكتابة أو الصوت أو الصور أو الخرائط أو التصاميم أو الصور الفوتوغرافية أو البيانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو البرقية أو النسخ الإلكتروني أو ما يشبهه، وخطابات الإشارة والأرقام

^٩ Tim Redaksi, BIP, *Undang-Undang Nomor 19 Tahun 2016 tentang Informasi dan Transaksi Elektronik*, p. 18

والرموز الوصول، أو الرمز، أو الثقب الذي تمت معالجته والذي له معنى أو يمكن فهمه من الأشخاص القادرين على فهمها، الوثائق الإلكترونية هي عبارة عن رسائل إلكترونية مكتوبة أو مطبوعة يمكن استخدامها كدليل في شكل كتابة أو أصوات أو رسومات أو خرائط أو تصميمات أو صور أو تبادل إلكتروني للبيانات أو البريد الإلكتروني أو البرق أو النسخ الإلكتروني أو ما يشبهه ثم الأرقام أو رموز الوصول أو الرموز أو الثقوب التي تمت معالجتها والتي لها معنى أو يمكن فهمها من الأشخاص القادرين على فهمها.¹⁰

لقد وضح البيان بأن عقوبة التشهير في القانون الإندونيسي رقم ٩١ عام ٦١٠٢ في المعلومات والمعاملات الإلكترونية يعني كالسجن أقصاها أربع سنوات أو الذم أقصاها ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ (سبعمائة وخمسون مليون روبية) لقد حدث التغيير بنسبة إلى القانون قبل هذا في القانون الإندونيسي رقم ١١ عام ٨٠٠٢ في المعلومات والمعاملات الإلكترونية يعني كالسجن أقصاها ست سنوات أو الذم أقصاها ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليار واحد روبية). وذلك نظرا لمصلحة الناس أو الحاجة التي تستوفي على ذلك.

مفهوم جريمة التشهير وعقوبته بوسائل الإعلام الاجتماعية في
الفقه الجنائي الإسلامي

١) تعريف جريمة التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية في الفقه الجنائي الإسلامي

شرعت الشريعة الإسلامية لحماية الكرامة الإنسانية أي لحفظ شرف الإنسان، فمنع الله العمل الذي يستطيع أن يزيل كرامة الإنسانية سواء كان فردياً أو كعضو في المجتمع.¹¹ منع الإسلام شديداً عن فعل النميمة أو التآليب، أو التجسس، أو الشتم، أو الاستنكار، أو الدعوة بأسماء سيئة، أو أفعال مشابهة تلمس الشرف أو شرف الإنسان. فالإسلام أيضاً يهين أولئك الذين يرتكبون هذه الآثام، ويهددهم أيضاً بوعد شديد في يوم القيامة، ويدخلهم في صنف الفاسقين.

¹⁰ O.C. Kaligis, *Koin Peduli Prita; Indonesia Againts Injustice*, (Jakarta: Indonesia Againts Injustice,2010), p. 131

¹¹ Zainuddin Ali, *Hukum Pidana Islam*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2007), p.61

والتشهير في اللغة من باب شهر وفي لسان العرب الشهرة ظهور الشيء في سعة حتى يشهره الناس والشهرة الفضيحة.^{١٢} وفي المصباح المنير شهرته بين الناس أبرزته وشهر الحديث (شهرأ) و(شهرة) أفشيته فاشتهر.^{١٣}

قسّم عبد الرحمن المالكي التشهير إلى ثلاثة أقسام: الذمّ: إسناد مسألة معينة لشخص على شكل إشارة خفية تسبب الغضب والإذلال الإنساني، القاض: كل ما يتعلق بالسمعة واحترام الذات دون أن ينسب أي شيء معين، التحقير: كل كلمة التي تتصف فيها الإهانة أو التشهير.^{١٤}

ففي الشريعة الإسلامية تصنف جريمة التشهير في عقوبة التعزير التي لا حد فيها ولا كفارة في الإسلام. ويفوض هذا الأمر إلى أولياء الأمور أو القضاة، إما من إثباته أو من تنفيذ هذا الأمر.

٢) عقوبة التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية في الفقه الجنائي الإسلامي

كما ذكر الباحث سابقاً بأن ليس هناك دليل خاص الذي يبحث عن عقوبة التشهير في الشريعة الإسلامية بل أدخلت عقوبة التشهير إلى عقوبة التعزير التي لا حد فيها ولا كفارة في الإسلام. فقسم الباحث عن عقوبة التشهير في الفقه الإسلامي إلى بحثين حتى يستطيع أن يدرك القارئ عقوبة التشهير في الإسلام بهذا البحث، الأول، البحث في ما يتعلق بجريمة القذف، والثاني، البحث فيما يتعلق بجريمة التعزير، وسيوضح البيان فيما يأتي:

١. جريمة القذف

القذف لغة الرمي بالحجر وغيره. وفي الشريعة، القذف نوعان: القذف الذي يعاقب بالحد يعني الرمي للمحصن بجريمة الزنا أو بالاتهام الذي يستطيع أن يزيل نسبه. والقذف الذي يعاقب بالتعزير يعني الاتهام

١٢ ابن منظور الأفرنجي، لسان العرب ج ٤ في مادة (ش ه ر)، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ص ١٣٤

١٣ علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (لبنان: مكتبة لبنان، ٧٨٩١ م)، ص ٨٥٤

¹⁴ Abdul Rahman Al-Maliki, *Sistem Sanksi dalam Islam*, (Semarang: CV. Thoha Putra, 1989), p.12

لغير الزنا، إما الاتهام للمحصن أو لغير المحصن.^{١٥} وأما أركان جريمة القذف: وجود الاتهام بالزنا أو إزالة النسب، الشخص المتهم من المحصن، وجود النية الحبيثة التي تخالف الشريعة.

أ. عقوبة القذف

عقوبة القذف نوعان:

(١) العقوبة الرئيسية، يعني جلد ثمانين جلدة. دخلت هذه العقوبة في الحد، أي العقوبة التي قد قررتها الشريعة الإسلامية حتى لا ينبغي لأولياء الأمور أن يعطي العفو إلى الجاني. وأما المقذوف، فاختلف العلماء في هذا الأمر. عند مذهب الشافعي، يستحق المقذوف أن يعطي العفو، لأن حق الإنسان أعظم بنسبة من حق الله. وعند مذهب الحنفي لا يستحق المقذوف أن يعطي العفو، لأن في جريمة القذف أن حق الله أعظم بنسبة إلى حق الإنسان.

(٢) العقوبة الزائدة، يعني لا تقبل شهادته. عند الإمام أبي حنيفة، بطلت شهادة القاذف ولو كان قد تاب بعمله، ولكن عند الإمام مالك، الشافعي، وأحمد، تقبل شهادة القاذف إذا قد تاب بعمله.^{١٦}

٢. جريمة التعزير

التعزير لغة التأديب أو الرد والمنع. واصطلاحاً هو عقوبة التأديب أو الجريمة التي لا حد فيها في الشريعة الإسلامية.^{١٧}

ففي تحديد هذه العقوبة، حدد الحكام العقوبة مجملًا ولا تفصيليًا، وبالمعنى أن المشرع للقوانين لا يحدد العقوبة لكل جريمة التعزير، بل يحدد جماعة من العقوبة من أخفها إلى أثقلها. ومن هذه التعاريف، من المفهوم

¹⁵ Ahmad Wardi Muslich, *Hukum Pidana Islam*, (Jakarta: Sinar Grafika, 2005), p.60

¹⁶ Ahmad Wardi Muslich, *Hukum Pidana Islam*, p.60

¹⁷ قسم المنهج الدراسي، الفقه للصف الثالث كلية المعلمين الإسلامية، (كوتنور: دارالسلام للطباعة والنشر، ١١٠٢ م)، ص ٥١١

أيضا أن جريمة التعزير تتكون من أعمال المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة في الإسلام. فبذلك أن أساس جريمة التعزير يعني المعصية. وبجانب ذلك، فإنها قادرة على إثبات عقوبة التعزير إذا قصد به مصلحة عامة، مهما كان عمله ليس من المعصية. فإن الأعمال التي تدخل إلى هذه المجموعة لا تستطيع أن تقرر، لأن الأعمال لا تحرم لذاتها، بل لصفاتها. إذا كانت صفاتها موجودة فأعمالها محرمة. و العلة على عقوبته لأنها تضر العقوبات على هذه الأفعال ضارة أو ضارة بالمصلحة العامة. إذا كان هناك في أي عمل عناصر تضر بالمصلحة العامة، فإن الفعل يعتبر جريمة ويكون مرتكبها عرضة للعقاب. ومع ذلك، إذا لم يكن هناك في القانون أي عنصر يضر بالمصلحة العامة، فعندئذ لا يكون العمل هو الجريمة ولا يتعرض الجاني للعقاب.

قرر بعض الفقهاء بأن التعزير لا يجوز أن يتفوق على الحدود. وهم يعبرون بأن التعزير لا ينبغي أن يتجاوز من الحدود المفروضة على العصيان. فالعقوبة في التعزير لا يحدد من الله أو الرسول، بل يجوز للقاضي أن يزين العقوبة التي تناسب بالجرائم المعينة. ويمنح شكل العقاب بحكمه مع المراعاة الخاصة للعوامل المختلفة التي تؤثر على التغير الاجتماعي في الحضارة البشرية، وتتباين استنادا إلى تنوع الأساليب المستخدمة أو المحكمة في نوع الجريمة التي يمكن إثباتها في القوانين. ويمكن المعاقبة على الانتهاكات بهذه الطريقة التي تتعارض مع حياة الناس وممتلكاتهم فضلا عن السلام والوئام في المجتمع.¹⁸

أ. أركان جريمة التعزير

لا يمكن لأي شخص أن يجني إذا لم يوجد نصا أو القانون الذي يترتب على ذلك. عرف القانون الجنائي بمصطلح "Nullum Delictum Nulla Poena Sine Praexiat lage (عدم الشكاوى، عدم العقوبة قبل وجود القانون)."¹⁹ مثل القاعدة التي تقول « لا تعتبر جريمة لمن يرتكب جريمة أو يترك جريمة إذا لم لوجد دليلا واضحا على ذلك.» كالقاعدة التي تقول: عدم

¹⁸ Jain Mubarak dan Eceng Arif Faizal, *Kaidah Fiqh Jinayah: Asas-asas Hukum Pidana Islam*, (Bandung: Pustaka Bani Quraisy, 2004), p.14

¹⁹ Moeljiatno, *Asas-Asas Hukum Pidana*, (Jakarta: Bumi Aksara, 2008), p.23

العقوبة وعدم الجريمة إلا بوجود النصّ أو الدليل. كان العمل يعتبر جريمة إذا كان العمل يتكون على الأركان العامة الآتية: وجود النص الذي يمنع عن العمل ويهدد العقوبة به، فهذا الركن ذكره باصطلاح «الركن الشرعي»، وجود العمل الذي يدل على الجريمة، ظاهرا كان أم خفيا، فذكر هذا الركن باصطلاح «الركن المادي»، أن المرتكب للجريمة مكلف، يعني الشخص الذي يمكن محاسبته على الجريمة التي قد ارتكبها، فذكر هذا الركن باصطلاح «الركن الأدبي»²⁰.

ب. أنواع جريمة التعزير

نظرا من الحقوق المجاوزة، تنقسم جريمة التعزير إلى قسمين: جريمة التعزير التي تتعلق بحق الله، جريمة التعزير التي تتعلق بحقوق الفردية.

نظرا من صفاتها، تنقسم جريمة التعزير إلى ثلاثة أقسام: التعزير بسبب المعصي، التعزير بسبب العمل الذي يضر المصلحة العامة، التعزير بسبب ارتكاب جريمة.

وبجانب ذلك، نظرا من طريقة إثبات حكمه، تنقسم جريمة التعزير إلى ثلاثة أقسام:

(١) جريمة التعزير التي تتكون من جرائم الحدود أو القصاص ولم تستوفي شروطه أو وجود الشبهة مثل جريمة السرقة التي لا تحصل على النصاب أو السرقة على أهله.

(٢) جريمة التعزير التي قد ذكرت نوعها في النص أو الدليل ولم تحدد عقوبته مثل الربا، الرشوة، تقليل الجرعة والمقاييس

(٣) جريمة التعزير التي لم تذكر نوعها وعقوبتها في النص، فيفوض هذا النوع الثالث كاملا إلى أولياء الأمور مثل مجاوزة النظام لموظفي الحكومة.

وقسم عبد العزيز عامر جريمة التعزير تفصيليا إلى أنواع، وذلك:

²⁰ A. Hanafi, *Asas-asas Hukum Pidana Islam*, (Jakarta: Bulan Bintang, 1993), p.298

جريمة التعزير الذي يتعلق بالقتل، لاجريمة التعزير الذي يتعلق بالجرح، جريمة التعزير الذي يتعلق بانتهاك الحرمه وتدمير الأخلاق، جريمة التعزير الذي يتعلق بالأموال، جريمة التعزير الذي يتعلق بالمصالح الفردية، جريمة التعزير الذي يتعلق بالأمن العام.^{٢١}

ج) أنواع عقوبة التعزير

الغاية من عقوبة التعزير وهي كالوقائي (لا بد أن تؤثر عقوبة التعزير أثرا إيجابيا لغيره كي لا يرتكب بنفس الجريمة مع المحكوم عليه)، أو كالقمعي (لا بد أن تؤثر عقوبة التعزير أثرا رادعا لمرتكبي الجريمة كي لا يعيد مرة أخرى في حياته)، أو كالعلاجي (لا بد أن تحمل عقوبة التعزير إلى إصلاح الأخلاق والسلوك للمحكوم عليه)، أو كالمثقف (لا بد أن تؤثر عقوبة التعزير للمحكوم عليه في تغيير أسلوب حياته للإبتعاد من المعصية لأنه لا يجب الجريمة).^{٢٢}

تتكون عقوبة التعزير من أنواع كثيرة، ولكن يمكن جمع المخطط على أربع طبقات :

- ١) عقوبة التعزير التي تشير إلى الأجسام، كالقصاص أو الجلد
- ٢) عقوبة التعزير التي تتعلق بجرمة المرء، كعقوبة السجن أو النفي
- ٣) عقوبة التعزير التي تتعلق بالأموال، كالذم، المصادرة للأموال، و تدمير السلعة
- ٤) عقوبة أخرى التي تثبت من أولياء الأمور للمصالح العامة.^{٢٣}

نظر الفقه الجنائي الإسلامي عن عقوبة التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية في القانون الإندونيسي رقم ٩١ عام ٦١٠٢ في المعلومات والمعاملات الالكترونية

إن أمر حماية الأسرة في الإسلام أمر لا بد منه الذي لا يجوز تركه في الإسلام، أن الأسرة هي الهداية والأمانة من الله التي تعلقت فيها الكرامة

²¹ Ahmad Wardi muslich, *Hukum Pidana Islam*, p.255

²² Ahmad Jazuli, *Fiqh Jinayah*, (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada ,1997), p. 190

²³ Ahmad Jazuli, *Fiqh Jinayah*, p.258

والمرتبة لشخص كامل. إن وجود الشريعة الإسلامية بشكل ضمني أو صريح يمكن أن يكون بديلاً لحل المشاكل التي يواجهها المجتمع، كالجريمة التي تتعلق بالحرمة التي تتسهل بفعلها وتقع كثيراً في هذه الأواخر، تتعلق باستخدام إنترنت التي تتسهل في الوصول إليها وكثرة أنواع الوسائل الاجتماعية التي كانت حالها في القلق، يستخدمون الناس للتشهير بعضهم بعض.

شرعت الشريعة الإسلامية ليطمئن المعيشة ولحفظ حياة الناس في هذه الدنيا. وتشمل أشكال الصيانة على مايلي : حفظ الدين, حفظ النفس, حفظ العقل, حفظ النسل, حفظ المال²⁴

نظر الفقه الإسلامي على أن العقوبة هي جزاء أو عقاب لا بد أن يتلقاها الجاني على الجريمة التي قد ارتكبها. فوجود ذلك العقاب ستوجد المصلحة للمجتمع عاماً.

ففي نظر الفقه الجنائي الإسلامي، العقوبة لنقل أو لإتاحة معلومات إلكترونية أو وثائق إلكترونية التي تمكن الوصول إليها تتضمن رسوم الإهانة أو التشهير كما قد كتب في القانون الإندونسي رقم ٩١ عام ٦١٠٢ في مادة ٧٢ الفقرة (٣) فتلك العقوبة أدخلت إلى عقوبة التعزير لأن لم يوجد نصاً أو دليلاً الذي يبحث عن هذا. فقسم العلماء جريمة التعزير إلى قسمين، الجريمة التي تتعلق بحق الله، والجريمة التي تتعلق بحقوق الفردية. وأما الجريمة التي تتعلق بحق الله وهي الجريمة التي تتعلق بمصلحة العامة. المثال : الإفساد في الأرض، الاغتصاب، السرقة، الزنا، الحراة، وعدم الطاعة إلى أولياء الأمور. وأما الجريمة التي تتعلق بحقوق الفردية وهي الجريمة التي تتعلق بالمصالح الفردية مثل شهادة الزور، الكذب أمام مجلس المحكمة، الإيذاء للحيوان، الانتهاك لحقوق الآخرين (مثل دخول بيت غيره من غير إذن).²⁵

فبذلك أدخلت عقوبة التشهير بالوسائل الإعلام الاجتماعية إلى جريمة التعزير، أن الأعمال التي تدخل إلى هذه الطبقة كالأعمال التي تهدد بنوع أو من أنواع عقوبة التعزير. نظراً من الأعمال التي أدخلت إلى عقوبة

²⁴ M.Hasbi Ash Shiddiqie, *Falsafah Hukum Islam*, (Jakarta: Bulan Bintang, 1975), p.129

²⁵ A. Djazuli, *Fiqh Jinayah*, p.162

التعزير، فينقسم التعزير مما يلي : التعزير على المعصية، التعزير على المصلحة العامة، التعزير على الإعتداء

وأما التعزير على المعصية فعقوبته مهدد لأن أعمال المعصية قد منعها الشريعة الإسلامية ومن يرتكب هذه الجريمة فهو مذنب. والتعزير الذي يتعلق بمصلحة العامة يستند إلى عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه حبس شخصا المتهم بسرقة الإبل، فأطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن ثبت بأنه لا يسرق ذلك الإبل.^{٢٦}

ففي هذا الحال، أن القاضي له حق في إثبات العقاب لمرتكبي جريمة التعزير. وأن العقاب موجه لمرتكبي الجريمة كي لا يعيد مرة أخرى عمله في حياته، وأن يعطي عبرة لغيره كي لا يرتكب الجريمة في حياتهم. وإثبات العقوبة في جريمة التعزير ليس لأجل الانتقام للغير بل لأجل لتأديب و الرعاية في حياته. كما كان الرأي الذي قرره الإمام الماوردي بأن التعزير هو العقوبة للجريمة التي لا عقاب لها في الشريعة الإسلامية التي كانت صفاتها تأديب وتنبيه كي لا يعيد تلك الجريمة في حياته.

كان التعزير على الإعتداء مخصص إلى شخص الذي قد ارتكب جريمة إلى غيره حتى يشعر غيره بالظلم. ففي التشهير، كان هذا العمل داخل في التعزير على الإعتداء. لأنه من الفعل الممنوع في الإسلام ويتعلق بالشرف والحرمة حتى يستطيع أن ينزل المرتبة لشخص.

ففي الإسلام وجدنا كثيرا الكلمات من القرآن أو الأحاديث التي لها نفس المعنى بكلمة الإهانة ككلمة الفتنة، الحسد، الغيبة، أو النميمة التي كانت هذه الكلمات لها معنى الإهانة، الإذلال، الإساءة والاحتقار للآخين من غير بينة. السخرية تعني الإذلال أو الإساءة أو الإحتقار للآخرين وإظهار قبحهم وحرمانهم. يمكن التعبير عن السخرية والإهانات بالكلمات والأفعال أيضاً مع الإيماءات والمواقف. أخبار الإذلال تأثير كبير جداً وعواقب كثيرة جداً، لأنه يمكن أن تشوه شخص ما، ويمكن أيضاً أن تهز مهنته المجتمع. قال الله تعالى في القرآن :

²⁶ Ahmad Hanafi, *Asas-Asas Hukum Pidana Islam*, p.83

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللُّقَابِ بئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ^{٢٧}

فمن هذه الآية الكريمة تظهر أن السخرية والإذلال وإهانة الآخرين هو إخفاء خفي ويجب تجنبه في معاملة الحياة البشرية. وتكون الآيات من القرآن والأحاديث تذكرة للمؤمنين كي لا يشعروا بأنه في درجة كاملة، عالية، ومتكفية ذاتيا. رغم أن كل إنسان لهم النقصان، النسيان، أو الأخطاء.

ولمدة الحبس المفروض في عقوبة التشهير عند القانون الإندونيسي حوالي أربع سنوات، فنظر الفقه الجنائي الإسلامي على ذلك، وينقسم الحبس إلى قسمين: الحبس المحدد المادة، الحبس غير المحدد.

ففي الحبس المحدد المادة إتفق الفقهاء على أن أقل مدة هذا النوع من الحبس يوم واحد وأما حده الأعلى فمختلف فيه، فعند المالكية موكول إلى اجتهاد الحاكم.^{٢٨} والشافعية يقدرون أعلاه بشهر للاستبراء والكشف وديستة أشهر للتأديب والتقويم.^{٢٩} وأما الحبس غير المحدد وهو لمن اعتاد ارتكاب الجرائم وأضر الناس مجرائمه ولم تفد في ردعه العقوبات العادية فيحبس حتى ينصلح حاله فيطلق سراحه وإن لم ينصلح حاله فيخلد في الحبس حتى الموت.^{٣٠}

وأما العقوبات المالية المفروضة في عقوبة التشهير عند القانون الإندونيسي بدفع الذم ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ (سبعمائة وخمسين مليون روبية)، فنظر الفقه الجنائي الإسلامي على أن العقوبات بالمال أحد العقوبات التعزيرية التي أخذت بها الشريعة الإسلامية ومن الأحاديث النبوية الواردة في ذلك ما أخرجه أبو داود في سننه عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون ولا يفرق إبل

٢٧ سورة الحجرات: الآية ١١

٢٨ ابن فرحون الجعري، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ج ٢، (بيروت: دار عالم الكتب، ٢٠٠٢ م)، ص ٣٣.

٢٩ الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (كوت: مكتبة دار ابن قتيبة، ١٩٨٩ م)، ص ٦٣٢

٣٠ نفس المرجع، ص ٢٢.

عن حسابها من أعطائها مؤثرا فله أجرها، ومن منعها فإنها آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا عز وجل، ليس لآل محمد منها شيء).^{٣١}

والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة وبه قال المالكية والحنابلة والشافعي في أحد قوليه.^{٣٢} وحاصل مذهب الحنفية عدم التعزير بأخذ المال^{٣٣} وأنه كان في ابتداء الإسلام نسخ. وقد رد ابن القيم دعوى النسخ بقوله: ومن قال إن العقوبات المالية منسوخة، وأطلق ذلك، فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلا واستدلالا. والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع.^{٣٤}

فتلك العقوبة لا تنفعها للعقاب فحسب. بل تنفعها أيضا للتأديب وللإصلاح لمرتكي الجريمة. وتكون حماية عظيمة للمجتمع من أنواع الجريمة حولها. التشهير الذي يرتكبه شخص هو جريمة جنائية تؤدي إلى تحطيم كرامة الآخرين بحيث يمكن أن تضر الشخص المعين. ويمكن معاقبتها بقانون المعاملات والمعاملات الإلكترونية والقوانين الأخرى. وبذلك أدخل التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية في الفقه الجنائي الإسلامي إلى جريمة التعزير لا جريمة القصاص أو الحدود. والتأكد من ذلك أنها لم توجد الأخبار أو الإعلام بوسائل الإعلام الاجتماعية أو الإلكترونية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلذلك لم يوجد نصا أو دليلا الذي يبحث دقيقا عن هذه الجريمة.

الخاتمة

ففي القانون الإندونيسي رقم ٩١ عام ٦١٠٢ في المعلومات والمعاملات الإلكترونية أن التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية يجوز مادة ٧٢ فقرة (٣) ومادة ٥٤ فقرة (٣) وكانت عقوبته الحبس أقصاها أربع سنوات أو الذم أقصاها ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ (سبعمائة وخمسين مليون روبية). وفي الفقه الجنائي الإسلامي، أدخلت عقوبة التشهير إلى جريمة التعزير. وأن التشهير بوسائل

٣١ الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود ج ٢ في كتاب الزكاة، باب في الزكاة السائمة، (دمشق: دار الرسالة العلمية، ٩٠٠٢ م

١٠١ ص)

٣٢ ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، (جدة: مجمع الفقه الإسلامي، ٧٠٠٢ م). ص ٢١٣

٣٣ محمد أمين بن عمر عابدين، رد المختار على الدر المختار ج ٦، (دار عالم الكتب، ٢٠٠٢ م). ص ٦٠١

٣٤ ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٤١٣

الإعلام الاجتماعية داخل في جريمة التعزير لا جريمة القصاص أو الحدود، لأنه لم يوجد أي إخبار كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوسائل الإعلام المتنوعة كما وجدنا في هذا الزمان. وبذلك، ليس هناك الآية القرآنية أو الحديث النبوي الذي يذكر دقيقاً عن عقوبة التشهير بوسائل الإعلام الاجتماعية.

مصادر البحث القرآن الكريم

الأشعث، الإمام أبي داود سليمان بن، ٩٠٠٢، سنن أبي داود في كتاب الأدب برقم ٦٧٨٤، دار الرسالة العلمية.

الجوزية، ابن القيم، ٧٠٠٢، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، جدة: مجمع الفقه الإسلامي.

الدراسي، قسم المنهج، ١١٠٢، الفقه للصف الثالث كلية المعلمين الإسلامية، كوتنور: دارالسلام للطباعة والنشر.

عابدين، محمد أمين بن عمر، ٢٠٠٢، رد المختار على الدر المختار ج ٦، بيروت: دار عالم الكتب.

منظور، جمال الدين أبو الفضل بن، لسان العرب، بيروت: دار إحياء التراث العربي. الماوردي، ٩٨٩١، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، كويت: مكتبة دار ابن قتيبة.

اليعمري، ابن فرحون، ٣٠٠٢، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، بيروت: دار عالم الكتب.

المصادر الإندونيسية

Ali, Zainuddin, 2007, *Hukum Pidana Islam*, Jakarta: Sinar Grafika.

Al-Maliki, Abdul Rahman, 1989, *Sistem Sanksi dalam Islam*, Semarang: CV. Thoah Putra.

Ash Shiddiqie ,M.Hasbi, 1975, *Falsafah Hukum Islam*, Jakarta: Bulan Bintang.

- BIP, Tim Redaksi, 2017, *Undang-Undang No. 19 Tahun 2016 Tentang Informasi dan Transaksi Elektronik (ITE)*, Jakarta: Bhuana Ilmu Populer.
- Chazawi, Adami, 2015, *Tindak Pidana Informasi dan Transaksi Elektronik*, Malang: Media Nusa Creative.
- Djazuli, Ahmad, 1997, *Fiqh Jinayah*, Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada.
- Hanafi, A., 2008, *Asas-asas Hukum Pidana Islam*, Jakarta: Bumi Aksara.
- Kaligis, O.C. , 2010, *Koin Peduli Prita: Indonesia Againts Injustice*, Jakarta: Indonesia Againts Injustice
- Mansyur, Dikdik M. Arif dan Elitsatris Gultom, 2005, *CYBER LAW Aspek Hukum Teknologi Informasi*, Bandung: PT. Retika Aditama.
- Muslich, Ahmad Wardi, 2005, *Hukum Pidana Islam*, Jakarta: Sinar Grafika.
- Mubarok, Jain dan Eceng Arif Faizal, 2004, *Kaidah Fiqh Jinayah: Asas- asas Hukum Pidana Islam*, Bandung: Pustaka Bani Quraisy.
- Moelijatno, 2008, *Asas-Asas Hukum Pidana*, Jakarta: Bumi Aksara.
- https://id.wikipedia.org/wiki/Media_sosial